

صرفند والقانون والمسألة اللغوية

نزیه قوره

قاعة المحكمة العسكرية في سجن رام الله . أواخر كانون الاول ١٩٦٨

— اسمك — ابراهيم سلامة
— عمرك — ٢٥ سنة
— مكان الولادة — أم الزينات — قضاء حيفا
— مذهب أم غير مذهب — غير مذهب

« بتاريخ لم يمر عليه الزمن و ... حسب نص المادة ... من قانون الطوارئ ..
لعام ١٩٤٥ .. » التهم : التسلل بصورة غير مشروعة . الانتماء لتنظيم غير مشروع .
حمل السلاح بدون تصريح من الحاكم العسكري . اطلاق النار على جنود جيش الدفاع
الاسرائيلي (هذه التهمة لا تتلوهها عبارة « بدون تصريح من الحاكم العسكري »)

— هل تعترف بالتهمة الاولى — لا
— أين القي القبض عليك — في رام الله
— أين تقيم — في دمشق
— اذن كيف جئت الى هنا — عبرت نهر الاردن عائدا الى بلدي .

قبل بدء أية محاكمة يجب حسم المسألة اللغوية أولا . فالمدعي العسكري لا يهيمه التمييز
بين « عبر » و « تسلل » ، والترجم يخلط بين الكلمتين . ولكن « المتهم » الفلسطيني
الذي يواجه ما لا يقل عن ست تهم في أية قضية يهيمه تبيان الفرق بين هذه الالفاظ لان
الفرق بين « عبر » و « تسلل » يعني الفرق بين الوجود والعدم . ثم هناك الفرق بين
« معترف » و « مذنب » . والتمييز بينهما أمر جديد بالنسبة للمحاكم . اذ ان على
« المتهم » دائما أن يوقف المترجم الذي لا يميز بين هذه الالفاظ ، ليطلب منه أن يفرق
بينهما . فالمتهم قد يعترف بما نسب اليه ويتمنى لو أن ما نسب اليه أكثر من هذا ولكنه
لا يقر بأنه مذنب .

— هل هذه امادتك ؟ — نعم
— هل هذا التوقيع في اسفلها توثيعك ؟ — نعم
— هل تقر بما جاء فيها ؟ — لا
— كيف ذلك ؟ — لقد أجبرت على توثيعها تحت التهذيب .

المدعي العسكري ليس قصير النظر وقد أعد نفسه لهذه « المفاجأة » .
— سيدي القاضي ان لدي اقرارا خطيا من المتهم يعترف فيه أنه وقع الافادة دون ضغط
أو اكراه ماديا كان أو معنويا .
— ما رأي المتهم ؟

— لقد أجبرت تحت التهذيب بالاقرار بأنني لم اعذب اثناء التحقيق معي .